دراسة مدى قابلية إسقاط نظرية المنطقة المثلى على مشروع التكامل النقدي المغاربي

Study the ability to drop the optimal region theory on the Maghreb monetary integration project

نهلة أبو اسماعيل
جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر *
nahla_ab01@yahoo.fr

علي بن ثابت
جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
bentabetmg@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 ؛ تاريخ القبول : 2021/11/23

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث إمكانية إقامة تنسيق نقدي ومالي بين دول المغرب العربي من خلال اختبار معايير المنطقة المثلى ومعايير التقارب النقدي والمالي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول المغاربية تتقارب إلى حد بعيد في سياساتها النقدية والمالية وبذلك يمكن القيام بتنسيق نقدي ومالي بينها وفتح المجال أمام إمكانية إقامة اتحاد نقدي مغاربي.

الكلمات المفتاحية: دول المغرب العربي؛ الاتحاد النقدي؛ منطقة النقد المثلى؛ التكامل الاقتصادي .

تصنيف JEL: F15؛ F36؛ E42

Abstract:

This study aims to examine the possibility of establishing monetary and financial coordination among the arable Maghreb by testing the optimum region criteria for monetary and financial convergence.

The study concluded until the Maghreb countries are very close in their monetary and financial policies and opened the way for the possibility of establishing a Maghreb monetary union.

Keywords: Maghreb countries; monetary union; optimal monetary convergence; economic integration.

Jel Classification Codes : F15 ; F36 ; E42

* نهلة أبواسماعيل. المؤلف المراسل

مقدمة

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الدول الكبرى قبل الصغرى، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

وتعتبر منطقة المغرب المغربي أحوج من أي وقت مضى إلى توثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي الذي من شأنه إزالة القيود والحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار يشكل التنسيق النقدي والمالي إحدى أهم الأدوات الرئيسية في بناء التكامل الاقتصادي، إذ من شأنه إرساء المقدمات النقدية لتحقيق منطقة نقدية مثلى مغاربية والتي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي قد تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء. وبهذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية إقامة اتحاد نقدي ومالي مغاربي؟

وللإجابة على هذا السؤال نطرح الفرضية الأساسية الآتية:

- هناك تقارب كبير بين السياسات النقدية والمالية لدول اتحاد المغرب العربي، الأمر الذي يسمح لها بتجسيد اتحاد نقدي ومالي مغاربي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة إلى الإلمام بمفهوم التكامل الاقتصادي من خلال تعريفه، مراحله ومقوماته وتسليط الضوء على محاولات التكامل الاقتصادي المغاربي، من خلال إبراز الخصائص والإمكانيات المتاحة للدول المغاربية من أجل التنسيق النقدي والمالي تمهيدا لبناء اتحاد اقتصادي مغاربي متكامل.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع التكامل المغاربي موضوع قديم قدم التجربة المغاربية والتي تعد أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب ولعل أبرز هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة مصطفى فيلالي (1989) بعنوان:** المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، وقد ركز الباحث في كتابه على دراسة تجربة الاتحاد المغاربي وذلك بالتركيز أهم مراحله وإنجازاته وجوانب قصوره لكي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة.

- **دراسة بوقارة حسين (2010) بعنوان:** إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، وقد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي تواجه التجربة التكاملية في المغرب العربي بالتركيز على أهم المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية وقد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة.

- **دراسة عوارعائشة (2015) أطروحة دكتوراه بعنوان:** نحو التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي حيث قامت الباحثة بدراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من خلال دراسة العلاقة على المدى الطويل بين اقتصاداتها الكلية مقاسة بالناتج الإجمالي والتجارة البينية والإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف باستخدام طريقة التكامل المشترك، وقد توصلت الدراسة إلى غياب علاقة التكامل على المدى الطويل خلال هذه الفترة في حين اتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط القطاعات الاقتصادية في المدى الطويل خلال الفترة الثانية وهذا يدل على إمكانية إقامة تكامل اقتصادي بينها.

- **دراسة Camile Sari (2015) كتاب بعنوان:** la communauté économique maghrébine une œuvre à construire. أوضح الكاتب من خلال هذه الدراسة أن بناء وحدة اقتصادية مغاربية يعتمد على تقارب اقتصاديات الدول الأعضاء وتنسيق سياساتها النقدية والمالية والتجارية.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي، مع الاعتماد في الجانب التطبيقي على جمع البيانات الإحصائية عن معايير التقارب النقدي والمالي لدول اتحاد المغرب العربي وعرضها بشكل منظم مع تحليل هذه البيانات وتفسيرها وصولا إلى النتائج.

1-مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته

قد يبدو من الوهلة الأولى أن مصطلح التكامل الاقتصادي كاف للدلالة على محتوى الفكرة والإفصاح عن جوهرها كعملية وحالة إلا أن كثرة تداول المصطلح خلقت حوله نوعا من الغموض لذلك سوف يتم تقديم أهم التعريفات التي أعطيت من قبل الاقتصاديين قصد التميز بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى ذات العلاقة.

1-1 مفهوم التكامل الاقتصادي

1-1-1 تعريف التكامل الاقتصادي

يعرف Bela Balassa التكامل الاقتصادي بأنه "عملية وحالة ، فبوصفه عملية أو مسار (**Process**)يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية". (بالاسا، 1964، ص:10)

ويرى F.Machlup أن التعريف المناسب و الملائم لمصطلح التكامل الاقتصادي يتبلور في فكرة الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، كما يشير Machlupإلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي قد استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة. (عبد المطلب، 2003، ص: 131)

2-1-1 التفرقة بين التكامل الاقتصادي وباقي المصطلحات

التكامل الاقتصادي والتعاون الدولي: يتضمن التعاون الاقتصادي الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، بينما التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية لإنشاء كيان اقتصادي جديد.

التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي: يتضمن الاندماج إذابة الاقتصاديات الوطنية المختلفة في اقتصاد واحد كبير.وهذا الاتجاه الاندماجي في طبيعة التكامل قد عبر عنه بعض الاقتصاديين باستخدام مصطلح الاتحاد الاقتصادي. (العيد، 2002، ص: 05)

التكامل الاقتصادي والتكتل الاقتصادي: يعكس التكتل الاقتصادي الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، وكما يمكن تعريفه على أنه تجمع عديد من الدول التي يربط بينها الجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا أو منطقة تجارة حرة.

2-1 دو افع ومقومات نجاح التكامل الاقتصادي.

إن دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق التكامل.

1-2-1 دو افع التكامل الاقتصادي

- **اتساع السوق و إقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة:** مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية.
- **ارتفاع معدل النمو الاقتصادي**: ويرجع ذلك إلى زيادة إقبال المنظمين عل الاستثمار وإلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.
- **إلغاء القيود على حركة الأشخاص:** أي السماح لمواطني الدول الأعضاء في التكامل بالتنقل بكل حرية واقتناص فرص العمل في اقتصاديات الدول الأعضاء مما يقضي على مشاكل البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.
- **إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال:** والتي يقصد بها إلغاء كافة القيود التي تحول دون دخول الأموال إلى الدول المتكاملة أو خروجها منها وذلك بقصد تشجيع استثمارها. (غربي، 2014، ص: 36)

2-2-1 مقومات نجاح التكامل الاقتصادي

أولا: الشروط الاقتصادية: تتوقف أهمية الامتيازات التي يمكن أن تنتج عن العملية التكاملية إلى حد كبير على مستوى التنمية الاقتصادية المتوصل إليها في الدول الشريكة، أي شكل التطور في هذه الدول لا سيما الصناعة وكذا مواردها الطبيعية، الظروف المناخية، اليد العاملة ورأس المال، التقارب الجغرافي، توافر البنية الأساسية الملائمة، التخصيص وتقسيم العمل، تنسيق السياسات الاقتصادية القومية، توفر موارد الثروة الطبيعية، وجود العجز والفائض.

ثانيا: الشروط السياسية: تمثل الشروط السياسية دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية التكاملية، وأهم هذه الشروط الإرادة السياسية للاتحاد ذلك أن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تريد الدخول في التكامل يعتبر من أهم الأسباب المعرقلة لنجاح هذه العملية. (العربي، 1974، ص 43)

3-1 الترتيب النظري لمراحل التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل

الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل وسيتم التطرق إلى كل مرحلة بالتفصيل:

1-3-1 منطقة التجارة الحرة

حيث تقوم الدول المتعاقدة بإلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى غير المشاركة في المنطقة، وبعد اقامة المنطقة تظل على للأقطار الأعضاء حرية تحديد سياستها الجمركية الخارجية وفقًا لمصالحها.

2-3-1 اتحاد جمركي

يعرف بأنه إحلال مجال جمركي واحد محل مجالين جمركيين قطرين أو أكثر، بحيث تزال جميع الرسوم والإجراءات التقييدية للتجارة فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الجات بالنسبة لغالبية التجارة بين الأقطار الأعضاء، أو على الأقل بالنسبة للتجارة في غالبية المنتجات الناشئة فيها.

3-3-1 اتحاد نقدي

تعتبر السياسات النقدية من السياسات الرئيسة التي يجب إحداث تنسيق بينها في مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، وينظر إلى التكامل النقدي على أنه حالة أو عملية. فالحالة هي مرحلة من بين عدد من المراحل التي تنتهي إلى حالة التكامل النقدي التام، أو ما يطلق عليه الاتحاد النقدي. أما التكامل النقدي كعملية فيقصد به التحرك من صيغة إلى أخرى من صيغ التكامل النقدي. (الامام، 2000، ص ص:40 -68)

2- التكامل النقدي ونظرية المنطقة المثلى

احتلت ظاهرة التكامل النقدي مكانة بارزة في التحليل الاقتصادي، حيث تعدد نظرتهم لموضوع التكامل النقدي باختلاف المرجعيات الفكرية للاقتصاديين ومشاريعهم الايديولوجية وذلك من خلال التجارب المنجزة في مجال الاندماج النقدي مما اثر على زيادة الاثراء في نظريات التكامل النقدي.

1-2 الوحدة النقدية ونظرية المنطقة النقدية المثلى

1-1-2مفهوم الوحدة النقدية

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة. ويشترط تحقيق الاتحاد النقدي أن يعد في مراحل تؤدي في النهاية إلى إنشاء عملة موحدة بين الدول الأعضاء وتتمثل هذه المراحل فيما يلي: (بوشوال، 2015، ص: 122)

- التزام الدول الأعضاء بالحد من القيود التي تؤثر على المعاملات النقدية والسعي على تحقق حرية حركات رؤوس الأموال فيما بينها.
- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء بغية تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها.
- تأسيس بنك مركزي ذات طابع فوق قومي يكلف بإصدار العملة الوحدة وتوزيعها، كما تلتزم الدول الأعضاء بالإخضاع إلى السياسة النقدية التي يفرضها هذا البنك قصد تحقيق الاستقرار للوحدة النقدية.

2-1-2 العناصر المكونة للاتحاد النقدي

قابلية تحويل العملات: أي أن العملة القابلة للتحويل يمكنها أن تستبدل مقابل عملات أجنبية بدون قيود في سوق الصرف.

الحرية التامة لحركات رؤوس الأموال: يفترض إنشاء الوحدة النقدية، أن تتحقق مختلف العمليات الدولية بحرية، حيث تسجل هذه العمليات في حساب مالي لميزان المدفوعات.

التثبيت القاطع لسعر الصرف: أي أن أسعار العملات المعنية تكون ثابتة بدقة.

2-2 نظرية المنطقة النقدية المثلى

2-2-1 تعريف منطقة النقد المثلى

ويقصد بمنطقة العملة المثلى هي مجموعة من الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تؤهل تلك الدول لإنشاء اتحاد نقدي، وتشير نظرية العملة المثلى إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات متماثلة وتشير نظرية " منطقة العملة المثلى " إلى أن رفاهية السكان في هذه المنطقة هي دالة متزايدة في ثلاثة عوامل وهي: الدخل الحقيقي، استقرار الدخل الحقيقي، استقلالية المنطقة في الاختيار بين هدفي البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي. (الوالي، بن شلاط، 2014، ص: 05)

2-2-2 **معايير المنطقة النقدية المثلى** (بلفاطمي، 2010، ص: 47)

- **معيار حركية عوامل الإنتاج** Mundel 1961 : إن أهم ما يميز منطقة النقد المثلى هي القابلية الكبيرة لعناصر الإنتاج على الانتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا.

- **معيار درجة الانفتاح الاقتصادي** Mc Kinon: حيث أن وحسب ماكينون على أي بلد منفتح أن يتبع نظام صرف ثابت لأن أسعار الصرف المرنة تعرقل مسار الوحدة النقدية، فكلما كانت درجة انفتاح الدولة معتبرة كلما انعكس ذلك على الأسعار الداخلية للدولة المعنية بحيث تتأثر أسعارها الداخلية بالأسعار العالمية (الخارجية). (لخضاري، 2005، ص: 135)

- **معيار التنوع الإنتاجي:** يسلط كنين1969 Kenen من خلال هذا المعيار الضوء على أهمية التنويع في اقتصاديات الدول وأجهزتها الإنتاجية، حيث يري أن الدول ذات الهيكل الإنتاجي المتنوع تكون أقل تأثرا بالصدمات القطاعية مقارنة بالدول ذات التخصص الإنتاجي.

- **معيارتقارب معدلات التضخم:** لقد تأسس معيار تقارب معدلات التضخم بفضل أعمال كل من Haberler 1970, Fleming 1971 et Magnific1972، وينص هذا المعيار على أن الدول التي تشترك في فروق تضخم معدومة فما بينها قادرة على تشكيل منطقة نقدية مثلى. (غربي، 2014، ص: 186)

- **معيارتشابه الهيكل الاقتصادية:** إن تشابه الهياكل الاقتصادية لعدد من الدول الراغبة في تكوين اتحاد نقدي فيما بينها فضلا عن تعاملها مع نفس الشركاء التجاريين، سيجعلها تخضع في المدى القصير والمتوسط لصدمات اقتصادية متماثلة ومشتركة أو على الأقل سيقلل من أثر الصدمات غبر المتماثلة الناجمة عن تغيرات في ظروف الطلب أو العرض أو الاثنين معا، ولمعالجة هذه الصدمات وامتصاص أثرها، ستنتهج تلك الدول نفس السياسة الاقتصادية، خاصة النقدية منها، مما يسهل عليها تبني منطقة عملة مثلى. (بلفاطمي، 2010، ص: 49)

- **معيار تجانس التفضيلات والخيارات:** هذا المعيار هو تعميم لبعض المسائل المرتبطة بالتضخم والبطالة، بحيث يتطلب الأمر وجود تنسيق في السياسات المتعلقة بهما، ولقد تم صياغة هذا المعيار على يد كل من Haberler 1970, Fleming 1971 et Magnific 1972، فالتكامل النقدي هو انعكاس للمطلب شعبي مشترك صادر من مختلف الدول الأعضاء، مما يعنى أنه بمثابة سلعة جماعية يجب أن يتقاسم الدول الأعضاء فيه نفس التفضيلات والاختيارات من أجل استيفاء شروط المنطقة النقدية المثلى. (غربي، 2014، ص: 197)

3- دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول اتحاد المغرب العربي

لقد استشعرت الدول المغاربية منذ البدايات الأولى لاستقلالها بضرورة قيام اتحاد المغرب العربي وتكامله اقتصاديا، وأنه من بين أهم المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن بقاء الدول فرادى في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم مسألة لا تؤمن عواقبها، لذلك سعت دول المغرب العربي بعد التخلص من الاستعمار إلى بناء واثبات سيادتها داخليا وخارجيا، من خلال إنشاء اتحاد المغرب العربي.

3-1 و اقع التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي

3-1-1 الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي

شهدت دول منطقة المغرب العربي عدّة محاولات تكاملية، أخذت شكل محاولات ثنائية وأخرى جماعية، كان أولها تجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي ككل متكامل في الفترة 1975، ثمّ تلتها محاولات محورية ثنائية بدأت بمعاهدة الإخاء والوفاق الممتدة ما بين 1964التي وقّعت بتونس في 19 مارس 1983 بين الجزائر وتونس وانضمت إليها موريتانيا في ديسمبر من السنة نفسها. أمّا المحاولة الثنائية الثانية فتكمن في معاهدة وجدة التي تمّ التّوقيع عليها في13 أوت في سنة 1984 بين المغرب وليبيا. وانتهى العمل بها في سنة 1986. وتلت هذه المحاولات مرحلة الوفاق المغاربي التي تمّ فيها تصالح الأطراف المتنازعة في المنطقة.

إن كل هذه المحاولات التكاملية لم يكتب لها النّجاح بسبب التقلّبات السّياسية والأزمات التي مرت بها المنطقة ككل إضافة إلى النزاعات الحدودية بين بعض الدول المغاربية. ونظرا لحتمية توحيد هذه الدول تمّ استئناف العمل التكاملي وخاصة بعد تصالح كل من الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988وعودة التّآخي بين تونس وليبيا في ديسمبر1987، وذلك بعقد قمّة في يوم 10 جوان سنة 1988بزرالدة الجزائرية والتي جمعت لأوّل مرّة قادة البلدان المغاربية، حيث أعطيت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي .وفي السّابع عشر من شهر فبراير سنة 1989 أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش معاهدة إنشاء" اتحاد المغرب العربي. (قصري،2017، ص: 479)

3-1-2 مقومات التكامل المغاربي

- على الرغم من تعدد الحضارات على المنطقة المغاربية إلا أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دول الاتحاد المغاربي، والإسلام هو الدين المتبع وغالبية السكان هم مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك، حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، والثقافة السائدة هي الثقافة الإسلامية. (مساوي، حامدي، 1428، ص: 379)

- وصل عدد سكان المغرب العربي سنة 2015 إلى ما يقارب 95 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 109 مليون نسمة عام 2025. (بخوش، 2011، ص: 94) وتتّسم هذه الكتلة السكانية رغم تنوعها العرقي وخصائصها المحلية بالتناهي الثّقافي والانسجام الاجتماعي ووحدة المعتقدات والقيم والتقاليد ممّا سهّل اندماجها ضمن مجتمعات متجانسة منذ القدم. (قصري، 2017، ص: 481)
- ويتألف اتحاد المغرب الغربي من خمس دول: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا وتبلغ مساحتها مجتمعة 6.054357 كلم. وتمثل هذه المساحة 19 بالمائة من مساحة إفريقيا و42% من مساحة الوطن العربي، وتشكل المنطقة المغاربية كتلة جغرافية موحدة ومتناسقة وذات خصائص متجانسة، لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، وهيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الخصائص المناخية والاقتصادية والاجتماعية سيرت التواصل بين أقطارها، وعززت عبر العصور عوامل التبادل بين دول المنطقة.
- تملك المنطقة واجهة بحرية مهمة على المتوسط تزيد عن 4200 كلم وأخرى على الأطلسي تقدر بحوالي 2600 كلم، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف تمتد على ما يزيد عن 4000 كلم انطلاقا من ليبيا شرقا إلى موريتانيا غربا (بخوش، 2011، ص: 77).
- توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية، وثروة بترولية، وثروة مالية، وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل.
- إن الاقتصاديات المغاربية مقسّمة إلى صنفين، صنف يمتلك الفائض وقد يفقد القدرة على التّصنيع والاستثمار، وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع، غير أنّ القدرة على التّمويل مازالت ضعيفة نتيجة إلى أنّ الدولة هي المموّل الوحيد بسبب أحادية التّصدير (المحروقات حالة الجزائر) إضافة إلى ضعف أداء الأسواق المالية لدول المنطقة.
- وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية بغض النظر عن الموارد الفعلية التي تملكها دول المغرب العربي والتي استغرقتها الديون وخدماتها نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغاربية.

2-3 التكامل الاقتصادي المغاربي ضرورة ملحة

1-2-3 حتمية التكامل الاقتصادي المغاربي

لقد أصبح التكامل في منطقة المغرب العربي من بين أهم الأولويات للواقع المغاربي في إطار ما تشهده الساحة الدولية من تكتلات اقتصادية، وإن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي

للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، تبين بشكل واضح أن قضية التكامل الاقتصادي المغاربي أصبحت أكثر من ضرورة، تستدعى إعطائها الأولوية على أجندة القادة المغاربة.

2-2-3 تكلفة عدم تكامل دول المغرب العربي

- تشير بعض الدراسات بأن غياب الاندماج المغاربي يكلف كل دولة خسارة على مستوى نسبة نموها بمقدار2%، بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، إضافة إلى عجز في مناصب الشغل تقدر بـ20 ألف فرصة عمل سنويا. وحسب الحكومة التونسية، فإن تكلفة عدم التكامل تمثل على الأقل خسارة بنسبة سنويا على مستوى النمو الاقتصادي للدول المغاربية، وهذه النسبة فيما لو استغلت في إطار التكامل المغاربي سوف تحقق قيمة إضافية تقدر ب 10 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل 5% من الناتج الحلي الإجمالي للدول الخمسة مجتمعة(sari, 2011, p: 381)

- ويدل الارتفاع المتنامي للمبادلات البينية المغاربية منذ سنة 1998، على وجود فرص كامنة لتنمية التجارة الإقليمية، وهذا بالرجوع إلى مؤشر اتساع أو كثافة المبادلات التجارية. ومن أمثلة الفرص الضائعة في مجال التجارة البينية، نجد الجزائر تستورد كميات كبيرة من المنتجات النسيجية من الصين وتركيا أو من إسبانيا، في حين تمثل كمية استيراد هذه المنتجات من المغرب وتونس نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ0.8% و0.9% على التوالي، وهذا رغم القرب الجغرافي الذي يسهل عملية التبادل وانخفاض تكاليف النقل(chatri, 2007, p: 82)

- من المؤكد أن المغرب العربي لديه الإمكانات الطبيعية والبشرية بالقدر الكافي لتحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن تمتع المنطقة بميزة الموقع الاستراتيجي، الذي يجاور أكبر منطقة تجارية في العالم وهي الاتحاد الأوروبي، كما أنها على مقربة من الشرق الأوسط الذي يعج بالنشاط.

2-2-3 التحديات التي يواجهها اتحاد المغرب العربي في ظل التغيرات الجيوسياسية والجيو اقتصادية التي تشهدها المنطقة

شهدت منطقة دول المغرب العربي تحولات سياسية في ضوء الربيع العربي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول التي شهدت ربيعا (ليبيا وتونس) وهي الآن في مرحلة إعادة بناء أنظمتها الجديدة، وبقية دول المنطقة منشغلة بمواجهة تداعيات هذا الربيع على أوضاعها الداخلية وذلك بحزمة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها ولحياتها السياسية والاجتماعية.

و يعد توتر العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز تحديات العمل المغاربي المشترك .ويؤكد العديد من الباحثين على أنّه من غير الممكن بناء اتحاد المغرب العربي بدون الجزائر أو المغرب وذلك

بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي .وتتلخص نقاط اختلاف البلدين في قضيتين هما: إعادة فتح الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية.

وتتميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد في صادراتها أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق % 11 مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.

ويبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا يرقى الى المستوى المطلوب، فقط بنسبة 8% من مجموع مبادلات الدول الخمس وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات إقليمية أخرى، على غرار الاتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية في المنطقة % 91 من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي. (نوري، عايشي، 2016، ص:07)

- موقف الدول الكبرى وعلى رأسها دول الاتحاد الاوروبي التي لا تحبذ قيام مثل هذا الاتحاد حيث ترى فيه ما يضر بمصالحها في المنطقة وتفضيل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي عبر اتفاقيات ثنائية. (شرابي، 2008،ص:16)

3-3 التحليل الوصفي لتو افر معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى لدول الاتحاد المغاربي

سوف نحاول من خلال هذا العنصر إلقاء الضوء على ما مدى تحقق معايير نظرية المنطقة النقدية المثلى على منطقة دول المغرب العربي، وهذا من خلال تحليل المعطيات الإحصائية التي تخص الجانب النقدي والحقيقي لهذه الدول ومقارنتها مع المعايير التي تضمنها مقاربة المنطقة النقدية المثلى، وفيما يلي سوف نعرضها تباعا:

3-3-1 اختبار المعايير التقليدية لنظرية المنطقة المثلى على دول المغرب العربي

أولا: حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول الاتحاد المغرب العربي: يمكن اختبار هذا المعيار من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعده معهد Heritage ويتكون من 12 مؤشر فرعي.

ويحدد المؤشر 6 مستويات للدول المدرجة بالتصنيف ويأتي في المستوى الأول الدول التي صنفت باعتبارها حرة اقتصاديا ويشمل الدول الخمس الأولى التي سجلت معدلات مرتفعة جدا من الحرية الاقتصادية أما المستوى الثاني فيضم الدول التي صنفت بأنها حرة إلى حد كبير ويضم 29 دولة التي حلت بالقائمة من المركز 6 إلى 35 أما المستوى الثالث فيضم دول متوسطة الحرية وهي تلك التي احتلت المراكز من 36 إلى 90 أما المستوى الرابع فيضم الدول التي صنفت باعتبارها غير

حرة إلى حد كبير والتي احتلت المراكز من 91 إلى 152 ويضم المستوى الخامس دول ذات حرية اقتصادية مقموعة المراكز من 153 إلى 178 والسادس دول خارج التصنيف.

الجدول رقم (01) : مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2018

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
الترتيب	172	86	99	/	134
حقوق الملكية	27.8	53.8	49.4	5.2	23.9
التكامل الحكومي	29	41.3	36.8	23.1	28.9
الكفاءة القضائية	35.2	44.3	41.7	22.1	17.6
العبء الضريبي	74	70.5	73	90.5	75.9
الانفاق الحكومي	45.9	70.5	75.5	00	72.8
الصحة المالية	19.2	60.6	61.6	19.9	71.8
حرية الأعمال التجارية	68.1	69.6	81.4	63.5	64.2
حرية العمال	48.7	36	52.9	45.9	59.2
الحرية النقدية	69.9	82.3	77.2	56.2	82.4
الحرية التجارية	63.5	79.4	82.1	80	61.5
الحرية الاستثمارية	25	65	45	5	50
حرية التمويل الدولي	30	70	30	/	40
المتوسط	44.7	61.9	58.9	/	54

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Entreprise Heritage, 2018, www.heritage.org/index.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن غالبية دول الاتحاد المغاربي تقع في المستوى الرابع والخامس والسادس أي أنها دول غير حرة إلى حد كبير ودول مقموعة حريتها فنجد الجزائر مثلا خارج التصنيف وهذا يؤثر إلى حد كبير على إمكانية إنشاء منطقة نقد مثلى.

ثانيا: الانفتاح الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي

يرى ماكينون أن درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي شرطا أساسيا لتكوين منطقة نقدية مثلى إذ يعرف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي والجدول رقم(02) يوضح مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي من 2010 إلى 2016.

الجدول رقم (02): مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي للفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018

الجزائر	0.6	0.6	0.58	0.57	0.54	0.39	0.39	0.40	0.41
المغرب	0.57	0.65	0.76	0.64	0.82	0.81	0.75	0.5	0.5
تونس	0.57	0.65	0.65	0.64	0.82	0.91	0.89	0.20	0.22
ليبيا	0.92	0.90	1.00	1.02	1.1	0.99	1.08	1.02	0.99
موريتانيا	1.01	1.09	1.01	1.02	1.18	1.09	1.02	0.79	0.92

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، 2017،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،http://www.amf.org .

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2 أن درجة الانفتاح الاقتصادي لكل دولة من دول الاتحاد المغاربي أكثر من 50% وهي درجة مرتفعة نسبيا ويفسر ذلك بأن هذه الدول لا يمكنها انتاج كل ما تحتاج إليه وارتفاع هذه النسب يؤكد نقص الانفتاح على العالم الخارجي كما هو الحال بالنسبة لليبيا وموريتانيا.

ثالثا: درجة التنوع الاقتصادي بين دول المغرب العربي

تتميز الاقتصاديات المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد في صادراتها أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية، وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف دول الاتحاد المغاربي سواء في شكل منفرد أو في إطار الفضاء التكاملي في سبيل تنويع قاعدتها الإنتاجية، إلى أنها تبقى تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة سواء في تركيبة صادراتها أو في تكوين ناتجها المحلي أو في حجم الإيرادات إذ يمثل قطاع النفط في غالبية دول الاتحاد أكثر من 39% من متحصلات الصادرات الإجمالية خلال عام 2016/2015 بالنسبة للجزائر وليبيا، كما يمثل نصيب الإيرادات النفطية 89% من إجمالي الإيرادات الحكومية لليبيا وحوالي 46% الجزائر (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم (03): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي لعامي 2015-2016

المؤشرات	نصيب الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية	نصيب الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	نصيب الإيرادات النفطية من الناتج المحلي

البلد/العام	2015	2016	2015	2016	2015	2016
تونس	0.7	1.6	0.07	0.045	0.2	0.4
الجزائر	46.5	35.3	39.72	39.02	14.3	9.9
ليبيا	89.2	77.5	31.60	40.11	37.1	23.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، 2017، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،http://www.amf.org .

2-3-3 اختبار معايير التقارب النقدي لدول الاتحاد المغرب العربي

أولا: تقارب معدلات التضخم

تم اعتماد معدل التضخم ضمن معايير التقارب اللازمة لإقامة اتحاد نقدي كما جاء في المادة 109من اتفاقية ماستريخت بحيث يجب أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدولة العضو 1.5% أو 2% عن متوسط معدلات التضخم لثلاث دول الأقل تضخما في المنطقة وذلك في السنة السابقة للاختبار، والشكل الموالي يوضح اختبار معيار للتقارب لمعدل التضخم للدول المغاربية الخمس للفترة الممتدة من 2010-2018 .

الشكل رقم (01): اختبار معدل التضخم لدول اتحاد المغرب العربي كمعيار للتقارب الفترة (2010-2018)

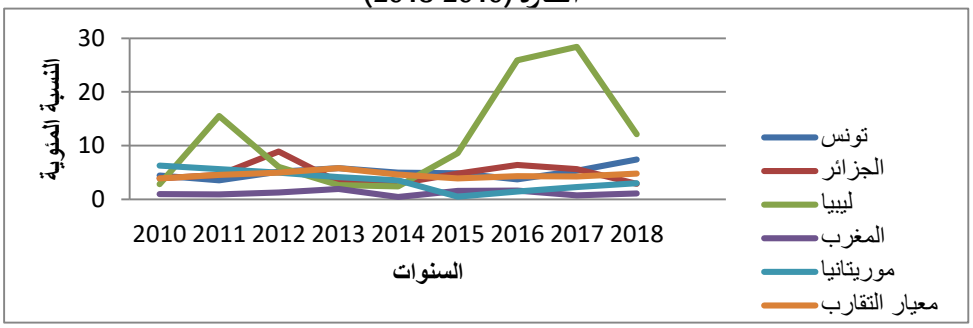

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : البنك الدولي،2020، بيانات البنك العالمي، www.worldbank.org

من بيانات الشكل رقم (01) يظهر أن غالبية الدول المغاربية قد حققت في معظم سنوات الدراسة معيار التقارب ماعدا ليبيا التي شهدت تقلبات حادة في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وذلك بسبب موجة الركود التي سادت العالم بعد الأزمة المالية العالمية التي أثرت نسبيا على الاقتصاد الليبي بعد انخفاض أسعار النفط.

ثانيا: تقارب معدلات الفائدة الطويلة الأجل

عملت معاهدة ماستريخت على التقارب بين معدلات الفائدة الطويلة الأجل للدول الأعضاء، وفي هذا الإطار قامت بوضع معيار للتقارب حيث يجب ألا يتجاوز معدل الفائدة الطويل الأجل للدولة المعنية متوسط أدنى ثلاثة أسعار فائدة طويلة الأجل+ نقطتين مئويتين (2%) وذلك في السنة السابقة للاختبار والشكل الموالي يوضح اختبار معيار تقارب معدلات الفائدة الطويلة الأجل للدول الاتحاد المغاربي لفترة الممتدة من 2010 إلى 2018.

الشكل (02): اختبار معدل الفائدة لدول اتحاد المغرب العربي كمعيار للتقارب للفترة (2010-2018)

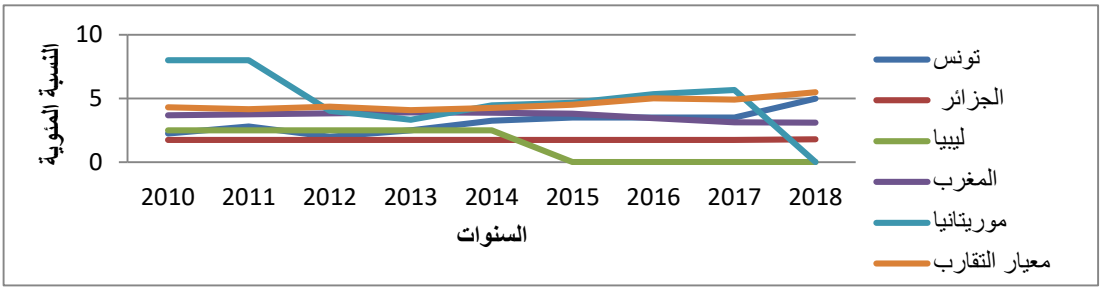

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي،2020، بيانات البنك العالمي، www.worldbank.org.

من خلال الشكل يتبين أن معيار التقارب لمعدلات الفائدة لكل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب محقق بامتياز على طول فترة الدراسة وكذلك الجزائر بقيت معدلات الفائدة دون معيار التقارب على امتداد الفترة محل الدراسة.

ثالثا: اختبار معيار تغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات الشهرية للفترة (2010- 2018)

يوضح الشكل رقم 3 اختبار معيار التقارب المتضمن تغطية الاحتياطات من النقد الأجنبي لأربع أشهر من الواردات وفق ما جاء في اتفاقية ماستريخت

الشكل رقم (03): اختبار معيار الصرف الأجنبي للواردات الشهرية لدول اتحاد المغرب العربي للفترة (2010-2018)

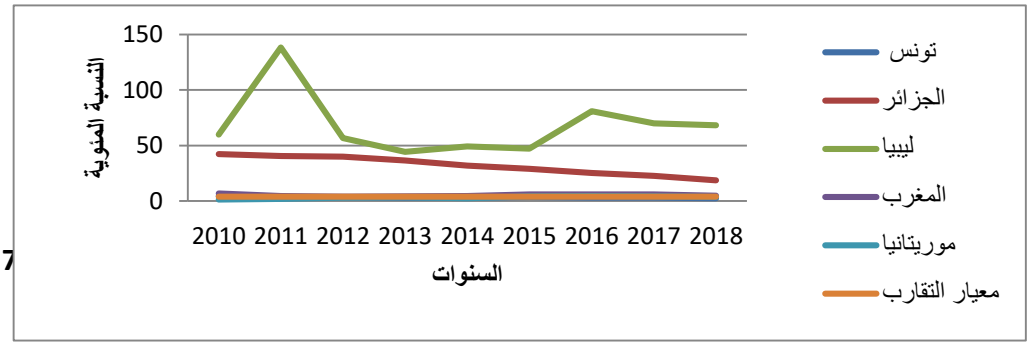

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي،2019 التقرير الاقتصادي العربي الموحد،http://www.amf.org

- البنك الدولي،2020، بيانات البنك العالمي، www.worldbank.org

من خلال الشكل رقم (03) يتضح أن معيار التقارب لتغطية احتياطي النقد الأجنبي للواردات الشهرية محقق في كل من الجزائر وليبيا بنسب عالية حيث وصلت إلى 42 شهر في سنة 2010 بالنسبة للجزائر وذلك لحجم احتياطي الصرف الذي تملكه نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وإلى أكثر من 11 سنة في ليبيا سنة 2011 وهذه المدة مبالغ فيها كثيرا مقارنة بمعيار كفاية الاحتياطات.

أما بالنسبة لتونس فيبدو أنها البلد الوحيد الذي لم يتمكن من استيفاء هذا المعيار في أغلب سنوات الدراسة حيث سجلت مستويات متدنية لمعيار تغطية الاحتياطات هذا التدني ناتج عن الحالة التي مرت بها تونس فيما يخص الربيع العربي وتفاقم الأزمة السياسية.

3-3-3 اختبار معايير التقارب المالي بين دول اتحاد المغرب العربي التكامل المالي

أولا: اختبار العجز الموازني كمعيار للتقارب المالي

يبين الشكل رقم (04) اختبار معيار التقارب للعجز الموازني كنسبة من الناتج المحلي لكل من تونس الجزائر المغرب وليبيا وموريتانيا وهي ممتدة من 2010 على غاية 2017. مع العلم ان معيار التقارب للعجز الموازني = قيمة العجز الموازني/ حجم الناتج المحلي الإجمالي والمقدر بـ- 3% وفق اتفاقية ماستريخت.

الشكل رقم (04): اختبار العجز الموازني لدول اتحاد المغرب العربي كمعيار للتقارب للفترة (2018-2010)

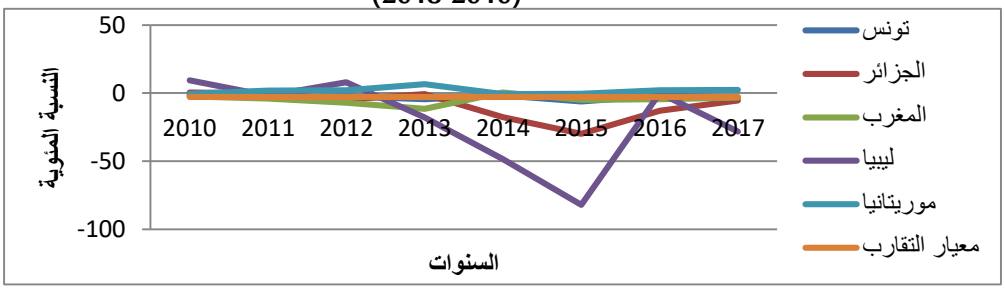

المصدر: الاقتصادي العربي الموحد، http://www.amf.org

من خلال الشكل رقم (04) يتضح أنه خلال سنة 2010 و 2011 قد تحققت شروط معيار التقارب ، إلى انه في سنة 2012 نجد أن الجزائر والمغرب لم تحقق التقارب المنشود بحيث سجلت الجزائر عجزا يقارب -4.8 والمغرب -7.1 بسبب حجم النفقات الحكومية التي عرفاها تلك لسنة، باستثناء تونس وليبيا وموريتانيا الذين سجلوا مستويات أعلى من معيار التقارب أما بداية من سنة 2013 حتى 2017 فقد تم حدوث حالة تدهور وعجز في الميزانية بالنسبة للمغرب والجزائر وموريتانيا وهو دون مؤشر معيار التقارب وهذا الوضع يهدد التكتلات والاتحادات النقدية لأن العجز الموازني يعتبر عامل مهم من عوامل الاستقرار المالي في طريق تشكيل اتحاد نقدي ومالي .

ثانيا: اختبار الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي كمعيار للتقارب

يبين الشكل رقم (05) اختبار معيار الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي لكل من تونس الجزائر المغرب وليبيا وموريتانيا وهي ممتدة من 2010 إلى غاية 2017. مع العلم أن معيار التقارب للدين الحكومي= (60%) من الناتج كحد أقصى حسب اتفاقية ماستريخت. حيث أن الدين العام نسبة من الناتج= قيمة الدين العام / حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (05): اختبار الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي كمعيار للتقارب للفترة (2010-2017)

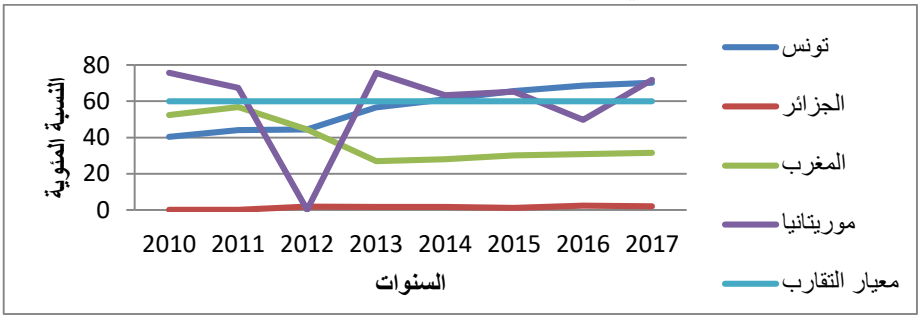

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك الدولي،2020، بيانات البنك العالمي، www.worldbank.org

من خلال الشكل يتضح أن تونس والجزائر والمغرب قد حققت هذا المعيار تقريبا خلال فترة الدراسة فنجد مثلا الجزائر قد حققت المعيار من خلال تسجيلها لنسب معدومة من الدين العام الحكومي وهذا ما جعلها في طليعة الدول المغاربية. أما موريتانيا فقد سجلت أعلى مستويات نسبة

الدين العام الحكومي للناتج طيلة فترة الدراسة حيث تجاوز معيار التقارب المطلوب وهذا ناتج عن القروض التي تقترضها موريتانيا بشكل كبير.

بالنسبة لليبيا عدم وجود معلومات اطلاقا عن الدين العام الحكومي خلال فترة الدراسة والأسباب ربما تعود للأوضاع الأمنية التي شهدتها ولا زالت تشهدها المنطقة.

الخلاصة

اشتملت الدراسة على اختبار المعايير التقليدية لنظرية المنطقة المثلى من خلال اختبار حرية انتقال عناصر الإنتاج وكذلك اختبار درجة انفتاح وتنوع اقتصاديات دول المغرب العربي وكذلك اشتملت الدراسة اختبار معايير التقارب النقدي المتمثلة في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية الاحتياطات من النقد الأجنبي لتغطية الواردات ، كما اشتملت الدراسة أيضا على اختبار معايير التقارب المال المتمثلة في نسبة العجز الموازني من الناتج المحلي ومعيار الدين العام كنسبة من الناتج المحلي ويتوقع من كل دولة أن توفق بين معالمها الاقتصادية وهذه المعايير ، لكي تتهيأ لمشروع التكامل النقدي .

وقد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- بالنسبة للمعاير التقليدية فقد تبين لنا عدم استيفاء غالبية دول المغرب العربي بالمعايير، غير أننا نرى ضرورة تكييف بعض المعايير وفق خصوصيات اقتصاديات دول المغرب العربي لأن منطقة العملة المثلى ليست نظرية متكاملة ونمطية تصلح لجميع الأقطار، فمثلا من الممكن تغيير معيار تنوع الإنتاج إلى معيار تماثل الإنتاج، باعتبار دول المغرب منطقة إنتاج نوعي واحد.
- بالنسبة لمعيار التضخم فهو محقق لغالبية الدول المعنية، بينما ليبيا فقط لم تستوفي شرط التقارب في السنوات الأخيرة نظرا للاضطرابات الأمنية التي شهدتها.
- بالنسبة لمعيار سعر الفائدة طويل الأجل فهو محقق لغالبية الدول المدروسة خلال فترة الدراسة.
- بالنسبة لمعيار كفاية احتياطي النقد الأجنبي لتغطية الواردات خلال الفترة 2018/2015 فهو محقق لكل الدول المعنية ماعدا تونس ولكن بشكل عام فهو مقبول.
- بالنسبة لمعيار العجز الموازني فهو محقق فقط خلال السنوات 2010-2011 لغالبية دول الاتحاد.
- بالنسبة لمعيار الدين العام للناتج محقق في كل الدول المعنية ماعدا موريتانيا من 2010-2014.

❖ **الاقتراحات**

بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نتقدم ببعض التوصيات التي نجدها كفيلة لتحسين الوضع الراهن للاتحاد المغاربي والارتقاء به إلى مصاف التكتلات الاقتصادية العالمية الناجحة، تتمثل في:

- تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، وذلك من خلال تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.

- تكثيف عملية التبادل التجاري البيني بين دول اتحاد المغرب العربي وكذلك تنويع صادراتها والتركيز على إصلاحاتها الهيكلية.

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

- احترام شروط معايير التقارب النقدية والمالية لاتفاقية ماستريخت خاصة بالنسبة لليبيا فيما يخص التضخم وتونس فيما يخص التضخم وتغطية احتياطي الصرف للواردات وموريتانيا وليبيا فيما يخص الدين العام.

- العمل على إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر والحرص على استكمال بناء مؤسسات الاتحاد المغاربي.

- إتباع سياسة تنموية مشتركة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة مع إتباع سياسات اقتصادية سليمة داخل بلدانها.

قائمة المصادروالمراجع

- الامام محمد محمود ، 2000، **التكامل الاقتصادي الاقليمي**، جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية.

- العربي اسماعيل ، 1974، **التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

- العيد رزق الله ، 2002 ، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي**، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

- بالاسا بيلا ، 1964، **نظرية التكامل الاقتصادي**، دار النهضة العربية،القاهرة.

- بخوش صبيحة ،2011 ،**اتحاد المغرب العربي بين دو افع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

- بلفاطمي عباس ،2011، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة عملى مثلى؟، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، مجلد 10، العدد 10، الصفحات 45-70، الجزائر.
- بن شلاط مصطفى، الوالي فطيمة، 2014، دراسة قياسية لامكانية توحيد العملة بين الجزائر والمغرب وتونس، **مجلة البشائر الاقتصادية**، مجلد 01، العدد01، الصفحات 106-119،الجزائر.
- بوشوال السعيد ،2015، **مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي و اثاره على اقتصاديات الدول الخليجية**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،).
- **بيانات البنك العالمي**،2020 ،قاعدة البيانات database، www.worldbank.org
- **تقارير صندوق النقد العربي**،2017، http://www.amf.org
- شرابي عبد العزيز، 2008، إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية،**مجلة الاقتصاد والمجتمع**،المجلد05،العدد05، قسنطينة.
- غربي ناصر صلاح الدين،2014، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- قصري محمد عادل،2017، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله، **مجلة دراسات اقتصادية**،مجلد 01، العدد04، الجزائر.
- لخضاري نجاة، 2005، **التكامل النقدي الأوروبي، منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- مبروك نزيه عبد المقصود، 2007، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، القاهرة
- مساوي عادل، حامدي الدين عبد العلي، 1428، المغرب العربي التفاعلات المحلية الإقليمية والاسلامية، **مجلة البيان**، الرياض، السعودية
- نوري منيرة، عايشي كمال، 2016، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد 11، باتنة.

- chatri, a, 2007L'UMA est un immense gachis!, france.
- Entreprise Heritage,2018, www.heritage.org/index.

- sari, c, 2011, algerie- maroc quelles convergences economiques, cabrina edition, paris.